مجلــة البحث القانوني و السياسي
Journal of Legal and Political Research
ISSN2543-3881 EISSN: 2588-2368
المجلد:3 / العدد2 / السنة:2018 / ص ص :58-68

خطاب الأمننة والهجرة: منظور هوياتي.

د: عبد الرفيق كشوط
rafikkechout18@hotmail.com
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

ملخص :

إن موضوع الهجرة يشكل موضوعا من أهم الموضوعات مؤثرا في مسار العلاقات بين منطقتي جنوب المتوسط و شمال المتوسط، ، حيث برزت الهجرة بشكل كبير في القارة الإفريقية، نتيجة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السيئة مما جعل ألهجره الإفريقية تتجه إلى أوروبا اقرب إليها ، حيث تتوفر فيها مقومات الحياة هناك ويتصورها المهاجرون وكأنها الجنة الموعودة،رغم ما تحمله في طياته من مخاطر وخيمة عليهم سواء الموت غرقا او السجن، مما ينتج عنه من تهديد لمنطقة الاوروميتوسطية، وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة،وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بصفة فردية او جماعية نتيجة جراء الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان ،وعدم الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة ، بسبب انتماءاتهم العرقية او الدينية او السياسية ،والتي تعد احد الأسباب الرئيسية لظاهرة الهجرة التي يجبر الإفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى مناطق أخرى أكثر أمنا .

مقدمة:

مع نهاية الحرب الباردة وما تلاها من تغيرات هيكلية على طبيعة التهديدات كان من المنطقي على الدول إعادة النظر في مفهومها للأمن كاستجابة واضحة للتغير في طبيعة التهديدات التي لم تعد تمس الدولة في تواجدها بل تعدت إلى مكوناتها المتمثلة في الفرد والمجتمع بما لها من قيم ومرجعيات مستقلة عن الدولة ،وعلى هذا الأساس عمد المنظرون كما صانعي السياسات إلى إدخال أبعاد جديدة للأمن تتجاوز بعده العسكري وتمس باقي القطاعات الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي أتى بها " بوزان " ومدرسة كوبنهاجن إلى جانب البعد العسكري الذي حافظ عليه بمضامينه التقليدية، ومن خلالهما كان يمكن مقاربة الأمن لدى الدول من خلال أبعاده الجديدة التي اشتملت على البعد المجتمعي الهوياتي ذو الصلة الوثيقة بالهجرة سواء كانت قانونية أو غير قانونية.

ذلك أن الهجرة الدولية كانت من بين القضايا الدولية الأكثر إثارة للجدل،خاصة بعد أن سعت الدول إلى إعادة هيكلة منظوماتها الأمنية وفقا لما سمى فيما بعد بالخطط الجديدة للأمن التي ظهرت في أعقاب نهاية الحرب الباردة، والتي أدت إلى توسيع وتعميق فهمنا حول ما إذا كانت الهجرة بالفعل تشكل تهديدا أمنيا وجوديا يفرض اتخاذ تدابير أمنية استثنائية أو مجرد تحدي يفترض التعامل معه بأقل التدابير.

إن الهجرة التي نعرفها اليوم أصبح ينظر إليها على أنها قضية أمنية في الدراسات الأمنية منذ ثمانيات القرن الماضي واعتبارها من أهم موضوعات حقل الدراسات الأمنية الحديثة، وهذا نظرا لما تشكله من تهديد يلقي بآثاره على كل من الدول أو على مكونات هذه الدول خاصة ما تعلق بالمجتمع والأفراد.

إذ تحاول هذه الورقة البحثية فيما إذا كان يمكن اعتبار الهجرة بالفعل قضية أمنية، وعبر أي آليات يمكن اعتبارها كذلك انطلاقا من صلتها بالأمن خاصة منه الأمن الداخلي أو الوطني للدولة أو الأمن الإنساني، وسواء كان ذلك في بلدان العبور أو بلدان المقصد – الدول الأوروبية – وكل ذلك وفقا للمحاور الإشكالية التالية:

المحور الأول/ كيف يمكن اعتبار الهجرة قضية أمنية ومن تم تهديد وفقا لخطاب الأمننة.

في أبسط صورها، يمكن أن تفهم الهجرة على أنها "حركة الناس من مكان إلى آخر" كما تعرفها المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بأنها "حركة لشخص أو مجموعة من الأشخاص، سواء عبر الحدود الدولية، أو داخل الدولة "، كما أنها تشمل أي نوع من حركة الناس، مهما كان طولها وتكوينها وأسبابها وتظم أيضا هجرة اللاجئين والمشردين والمهاجرين لأسباب اقتصادية، والأشخاص الذين يتحركون لأغراض أخرى، في حين أن غالبية المهاجرين تهاجر بحثا عن العمل والفرص الاقتصادية والاجتماعية، وهي نسبة صغيرة نسبيا من المهاجرين والفارين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والمجاعات والاضطهاد.[1]

وقد اتخذت الهجرة سبيلا للبحث عن ظروف أفضل على مر التاريخ، غير أنها في أحيانا كثيرة تم اعتبارها تهديدا، وهذا راجع لاتخاذها اتجاه واحد خاصة ما تعلق الأمر بالهجرة نحو أوروبا، والتي أصبحت مرتبطة بمفهوم التحدي الأمني أو التهديد. ومن الجدير بالذكر أن تقديرات حجم الهجرة مثلا نحو أوروبا وغيرها من الدول المتقدمة في القرن ال21 يعادل تقريبا حجم تدفق الهجرة في القرن ال 19

[1]) *Monika Wohlfeld, " Is Migration a Security Issue?",*
https://www.um.edu.mt/__data/assets/pdf_file/0018/232335/Chapter_6.pdf

نحو كل الاتجاهات، وقد أعزي ذلك إلى ما حدثت في القرنين ال19 وال21 من قوانين أسفرت على بناء حدود ثابتة للدولة مراقبة من قبل سلطات الدولة مما قلص تدفقات المهاجرين.

وتنطلق هذه المداخلة في هذه النقطة من هذا المحور من محاولة البحث فيما إذا كانت الهجرة.وفقا لخطاب الأمننة قضية أمنية وهذا يعني أنها ستناقش كيفية اعتبار الهجرة تحديا أمنيا أو أحدا من المخاطر، وهنا نشير إلى أن العديد من الدارسين كما صناع السياسات قدموا الهجرة على أنها تهديد أمني يشكل خطرا على الأفراد والرفاه والهوية، من خلال اعتبارها بمثابة تهديد أساسي للاستقرار الدول وهذا نظرا لتلك التدفقات الخارجية للمهاجرين نحو البلد المضيف التي ارتبطت بالتهديدات الأمنية مثل الهجمات الإرهابية أو الصدامات التي تحدث بين السكان الأصليين والسكان الوافدين، كما تبرز الهجرة " غير المرغوب فيها " كقضية أمنية من خلال الاخطار المحتملة ذات الصلة بتدفقات الهجرة والجريمة المنظمة.[1]

وقد تم التأكيد على التهديد الأمني الذي تشكله الهجرة في وقت لاحق بعد الهجمات الإرهابية في11 سبتمبر 2001 والتي تلتها فيما بعد حالات الهجمات في كل لندن ومدريد، الأمر الذي فرض ضرورة إتخاذ إجراءات تعرقل الهجرة غير الشرعية لأسباب أمنية.[2]

إن المعالجة الأكاديمية لهذه المسألة تفرض على الدارس أن يبحثها من كلا شقيها سواء السلبية أو الايجابية وهو الأمر الذي يقود في ذات الوقت إلى الحديث عن ماهية الهجرة التي تعتبر بالفعل قضية أمنية وتلك التي لا تعتبر كذلك، وإذا نحن هنا نبحث في ما إذا كانت كذلك أم لا وجب علينا أن نفرق بين الهجرة المقبولة وتلك غير المقبولة التي تمثل قضية وتحديا أمنيا، حيث تشير استطلاعات الرأي والدراسات إلى حقيقة أن الاعتبارات العنصرية تلعب دورا في المواقف تجاه المهاجرين، من هذا المنطلق تبرز إمكانات اعتبار الهجرة قضية أمنية – وفق خطاب الأمننة –من عدمها، كما أن هناك العديد من الدراسات التي تتحدث عن الهجرة غير الموثقة، والهجرة غير مصرح بها، والهجرة السرية والهجرة غير الشرعية والهجرة غير المتوقعة والهجرة غير القانونية وهي مفاهيم يجب تحديدها بدقة حتى يمكن اعتبارها قضية أمنية أو تهديد من عدمها.[3]

---

[1]) *Michela Ceccorulli, "Migration as a security threat: internal and external dynamics in the European Union", Forum on the Problems of Peace and War, Florence GARNET Working Paper No: 65/09 April 2009, p10.*

[2]*) Ibid.*

[3]) *Monika Wohlfeld, " Is Migration a Security Issue?",* https://www.um.edu.mt/__data/assets/pdf_file/0018/232335/Chapter_6.pdf

ISSN: : 2661-7234_____ ISSN2543-3881

إن المتتبع للأدبيات الاكاديمية أو الخطابات السياسية يجد أن مفهوم الهجرة غير الشرعية قد أخذ الحيز الاهم في اعتبارها تحديا وقضية أمنية، خاصة معظم المهاجرين غير الشرعيين إن لم يكونوا كلهم لا يحملون وثائق الثبوتية مما يصعب التعامل معهم إما أمنيا أو إجتماعيا.[1]

في تقرير قدمه المرصد البريطاني حول الهجرة وثق من خلاله أن الرأي العام البريطاني يميز بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية، وأن المعارضة للهجرة ركزت في كثير من الأحيان على الهجرة غير الشرعية وعلى الرغم من ذلك يجمع العديد من الدارسين على عدم إنصاف الظاهرة؛ ذلك أن مصطلح الهجرة غير الشرعية لا تكفي لان تكون قضية أمنية وتهديد وبالتالي وجب البحث والعثور على مصطلحات جديدة تكون قادرة على أن توصف بكونها قضية أمنية (مثل "الهجرة اليائسة"أو " الهجرة في عرض المتوسط " أو "لاجئي القوارب").[2]

كما تعرف المنظمة الدولية للهجرة الهجرة غير النظامية على أنها تلك الهجرة التي تتم خارج القواعد التنظيمية لدخول وعبور البلدان المستقبلة. وبالتالي، "من وجهة نظر بلدان المقصد هو الدخول والإقامة أو العمل في بلد دون الإذن اللازم ودون الوثائق المطلوبة بموجب لوائح الهجرة، ومن وجهة نظر البلد المرسل تكون من خلال عدم انتظام في الحصول على الوثائق اللازمة لعبور الحدود الدولية مثل جواز سفر أو وثيقة سفر صالحة أو عدم إستفاء المتطلبات الإدارية لمغادرة البلاد، ومن هذا المنطلق تعتبر الهجرة غير المستوفية لشروط معينة قضية أمنية وتهديدا أمنيا.[3]

إن النقاش العام حول علاقة الهجرة بالأمن يميل إلى التركيز على مجموعة متنوعة من الجوانب المتصلة بالأمن القومي، باعتباره حماية وتعزيز لرفاه المواطنين المقيمين في الدولة وأراضيها، والنظر إلى الهجرة على أنها تهديدا للأمن القومي زاد بالتأكيد في السنوات الأخيرة، خاصة مع الارتفاع السريع في عدد المهاجرين الدوليين " غير النتظاميين" أو" غير قانوني " وهناك بالطبع عوامل أخرى قد تزيد من هذا الخطر واعتباره قضية أمنية إذا كانت هذه الهجرة غير النظامية على علاقة مع الإرهاب والجريمة المنظمة وهي المخاوف أمنية التي يجب أن تؤخذ على محمل الجد من منطلق أن هذه الأخطار تهدد النسيج الاجتماعي والاقتصادي للدول.[4]

---

[1]) Ibid.

[2]) Ibid.
[3]) Ibid.
[4]) Ibid.

ISSN: : 2661-7234 ______ ISSN2543-3881

في الوقت نفسه، تعكس النقاش حول الهجرة والأمن الاتجاه العام في دراسات الأمن لتجاوز منظور الأمن القومي لتبني منظور الأمن الإنساني. بينما يركز منظور الأمن القومي على تحديات إدارة الحدود التي قد تقوض سيادة الدولة، فضلا عن التهديدات الهجرة الحقيقية أو المفترضة لسكان دول المقصد، نجد أن الأمن الانساني كنهج بديل لمعالجة معضلة الهجرة قد وضعت المهاجر ككائن مرجعي اساسي وقضية أمنية مهمة ؛ إذ أن العنف الهيكلي الذي يمارس على المهاجرين وتأثير سياسات الترحيل والاعتقال والمخاطر على السلامة الشخصية للمهاجرين الناجمة عن عزوف الدول تقديم ملاذ أمن تعد من بين جوانب العلاقة بين الهجرة والامن وبالتالي من وجهة نظر الأمن الإنساني أنه من الضروري منع الخسائر في الأرواح وحماية المهاجرين من مهربي البشر وضمان حقوقهم وليس العمل على الحد من الهجرة بكل الوسائل الممكنة حتى وإن كان ذلك على حساب السلامة الجسدية و النفسية للمهاجرين.[1]

المحور الثاني/ الأمن الهوياتي والمشروع الهوياتي ذو الركائز الثلاث: دراسة في المنظور الأوروبي.

1/ الأمن المجتمعي أو الهوياتي:

لقد ظهرت الدراسات التي تعنى بالأمن المجتمعي كأحد أبعاد الأمن القومي في تسعينيات القرن الماضي بيد أنها كانت قليلة جدا خاصة في طرح العلاقة بين الأمن والهجرة والهوية التي تعتبر تحديا من نوع خاص بالنسبة للدول.[2]

ويعتبر الأمن المجتمعي من بين القضايا الرئيسة في الدراسات الأمنية المعاصرة، حيث تحتل قضايا الهوية وتدفقات الهجرة باعتبارها من أبعاد الأمن المجتمعي صميم الأمن القومي للدول والسياسة الدولية على حد سواء، التي تستدعي تكاثف الجهود للحيلولة دون تفاقمها في نظر العديد من الدول التي تشهد تدفقات الهجرة بالغة الأثر على الهوية خاصة مع الانتهاكات – في نظر البلد المضيف- التي تؤثر على القيم الأساسية، ومن ثمة تهديدها للأمن القومي للدولة من باب عدم انصهار المهاجرين في بوتقة ثقافة البلد المضيف وهو ما يعني تأثيرها على هوية المجتمع كثقافة موازية.[3]

---

1) *Khalid Koser, "Irregular migration, state security and human security", A paper prepared for the Policy Analysis and Research Programme of the Global Commission on International Migration, September 2005.*

2) *Ibid, p02.*

3) *Yannis A. Stivachtis, "International Migration and the Politics of Identity and Security", jornal of humanities and social seience, Volume 2, Issue 1, 2008, p01.*

ISSN2543-3881 ______ ISSN: : 2661-7234

وبالنسبة إلى مأسسة الوحدة المرجعية في الأمن المجتمعي فتكمن في ضرورة التمييز بين " نحن " و " هم " على أساس الاختلاف والتمايز في المكون الثقافي – الدين مثلا كأحد محددات الهوية الجماعية- والتي تعمل وتحدد بشكل مستقل عن الدولة في تحريك العلاقات بين الدول، أما التهديدات فتكمن في الخوف من صهر الهوية الجماعية في هويات أخرى مغايرة عن طريق التفاعل مع الثقافات الأخرى خاصة على مستوى الدين واللغة مثلا والتي تؤثر على فكر الدولة كما هو الشأن بالنسبة للدول الغربية في تعاملها مع الموروث الثقافي للدول العربية والإسلامية حيث عمدت إلى بناء محمية عن طريق القوانين ضد الوافدات الثقافية إلى الدول الغربية.[1]

ويمكن أن تنشأ هذه التهديدات من الداخل أو الخارج وفي كثير من الأحيان تأتي هذه التهديدات من الداخل أكثر من الخارج وعلى هذا الأساس تقوم الدول بقمع الهويات الأخرى الفرعية أو على الأقل محاولة مجانستها مع هوية الدولة وهو الأمر الذي يحدث الصراع الهوياتي بين الهويات الفرعية التي ترى بأن حقوقها المجتمعية كجماعة مختلفة عن هوية الدولة المضيفة مهضومة.[2]

وانطلاقا من الموضوعة السابقة فقد قضى البعد المجتمعي للأمن بأن الوحدات المرجعية للأمن هي المجتمع والهوية والأقليات (القبائل والعشيرة والأمة والحضارة والأديان والعرق)، غير أن التهديدات لا تستهدف هذه الوحدات في تواجدها المادي أو استقلالها الاقتصادي والسياسي وإنما في تواجدها الهوياتي، وبالتالي مسألة التهديد تبنى على أساس التمييز بين "نحن" كجماعة و"الآخر" كجماعة مختلفة،[3]وبالتالي الخوف هنا يكون من المنافسة الأفقية حيث التأثير الثقافي واللغوي الذي تسببه الثقافة المجاورة وتفوقها على ثقافة السكان الأصليين، إضافة إلى الخوف الذي يكون من المنافسة العمودية التي تمارسها الهوية الناتجة عن مشاريع التكامل والاندماج كما هو حاصل في الإتحاد الأوروبي، غير أن "بوزان" يرى أنّ الهوية لن تكون محل تهديد أو منافسة –عمودية أو أفقية- إذا كانت قادرة على تصميم وبناء وصيانة هويتها بتبنيها لمقاربة "منفتحة"*open-minded* أو "مغلقة" *close-minded*" التفكير،[4]

وهو بالفعل ما قام به الاتحاد الأوروبي واقعيا والذي نوجزه في النقطة الثانية من هذا المحور.

---

[1]) *Ibid, p18.*

[2]) *Ibid,p19.*

[3])*Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, "Security A New Framework For Analysis",op cit,p120.*

[4])*Barry Buzan, "Rethinking Security after the Cold War "Cooperation and Conflict 1997, 32,5,p17.*

ISSN: : 2661-7234ـــ ISSN2543-3881

2/ المشروع الهوياتي ذو الركائز الثلاث: دراسة في المنظور الأوروبي.

تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن عدد المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم بلغ 232 مليون في عام 2013، وشهد ملحوظا ارتفاعا من 175 مليون في 2000 و 154 مليون في 1990،3 أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، كما تشير نفس التقارير أن هناك نحو 20 مليون مواطن من خارج الاتحاد الأوروبي المقيمين في دول الاتحاد الأوروبي (يشكلون 4٪ من سكانها)، هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين في أوروبا جعلت من هذه الأخيرة تتخذ تدابير و إجراءات هدفت من وراءها الحيلولة دون تمييع الهوية الأوروبية.[1]

كما أشرنا سابقا وتأسيسا عليه فقد ساهمت الهجرة- في أوروبا- بشتى أنواعها خاصة تلك القادمة من المستعمرات السابقة للدول الأوروبية أو من تلك القادمة من الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي التي شهدت أزمات داخلية، ساهمت في إحداث العديد من الأزمات منها الاقتصادية ومنها الهوياتية، فعلى الصعيد الاقتصادي خلقت التدفقات الهائلة للمهاجرين الذين يبحثون عن الحياة الأفضل المخاوف من فقدان الوظائف في البلد المضيفة إضافة إلى عجز هذه الأخيرة في تلبية الحاجيات الأساسية لهؤلاء المهاجرين مما أدى إلى زيادة الإجرام، والأكثر من ذلك أدت هذه التدفقات إلى تعزيز الصدام بين الهويات الجماعية المتنافسة كما شهدنا ذلك في كل من فرنسا وبريطانيا وغيرهما أين تم قمع كل الهويات المغايرة -بدرجات متفاوتة- وبأكثر حدّة الهوية العربية و الإسلامية.[(2)]

وبالنسبة للدول الأوروبية أيضا يمكننا التمييز بين ثلاثة هويات مختلفة والتي على أساس طبيعتها تمّ وضع ميكانيزمات التفاعل معها وهي:

- **الهوية المشروعة** التي تكون من طرف المؤسسات المجتمعية السائدة التي تعمل على توسيع السيطرة على الفاعلين الاجتماعيين الآخرين وهي الهوية الأصلية.

- **الهوية المقاومة** التي ترفض أي ردم لمقومات هويتها في باقي الهويات الأخرى على أساس الاختلاف الجوهري بينها وهي هوية المهاجرين والوافدين للدول الأوروبية.

---

[1]) *Monika Wohlfeld, " Is Migration a Security Issue?",* https://www.um.edu.mt/__data/assets/pdf_file/0018/232335/Chapter_6.pdf
[2]) *Ibid, p03.*

ISSN: : 2661-7234 ISSN2543-3881

– **الهوية المشروع** والتي تكون على أساس الجمع بين المواد الثقافية المشابهة بين مختلف الهويات وعلى أساها يتم إنتاج هوية جديدة تجتمع فيها كل الهويات الأخرى والتي من خلالها يتم هيكلة المجتمع من جديد وفق بيئة اجتماعية شاملة.[1]

وعلى الرغم من الإجراءات القانونية التي قام بها الإتحاد الأوروبي بهدف حماية أمنه المجتمعي والتي كانت في الكثير من الأحيان إقصائية ولا تقوم على احترام التعددية، إلا أن الإتحاد الأوروبي قد طرح العديد من المبادرات التي من شأنها حماية أمنه المجتمعي وفي نفس الوقت عدم إقصاء الهوية المختلفة وفقا لمبدأ " **القدرة الاستيعابية** " التي تطرح مواقف لينة وصلبة في آن واحد[2]، فبالنسبة للأولى قام بتدعيمها على نحو أفرد لها العديد من القمم من خلال منظمة الأمن والتعاون الأوروبية والتي ركزت في تعاملها بهذا الإجراء مع الدول الحديثة الانضمام والدول الأوروبية الأخرى المرشحة للانضمام الواقعة شرق ووسط أوروبا لما تحتويه من هوية مشابهة إن لم تكن متطابقة بين جميع دول الإتحاد الأوروبي.[3]

أما بالنسبة للثانية فقد اعتمدت بعض الدول مثل فرنسا إجراءات أكثر صرامة تهدف إلى كبح زحف هذه الهويات والثقافات عن طريق إنتاج محمية تصد تغلغل هذه الثقافات في المجتمع الأم والتي رأت بأنها تهدد وتميع الهوية القومية وفي المقابل أعتمد الإتحاد الأوروبي إجراءات تهدف إلى حماية حقوق الأقليات وحقوق الإنسان انسجمت أكثر مع احترام الخصوصيات الثقافية للمهاجرين خاصة منها "ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي" الذي بدأ العمل به في ديسمبر 2000 الذي نص في مادته (07) على الحق في احترام الخصوصية الشخصية وفي مادته (10) نص على الحق في الديانة والمعتقد وفي مادته (22) نص على الحق في الاختلاف الثقافي والديني واللغوي.[4]

أما بالنسبة للثالثة فكانت في حد ذاتها إجراء أتخذه الإتحاد الأوروبي بهدف خلق هوية جديدة تنسجم مع الهواية القومية للإتحاد الأوروبي؛ حيث كان هذا الإجراء في بداية الأمر موجه نحو دول أوروبا الشرقية المرشحة ليتوسع الإتحاد الأوروبي نحوها، والتي كانت تتبنى ثقافة تميل أكثر للثقافة الروسية؛ إذ استعمل معها هذا الإجراء بهدف إدخال بعض الإصلاحات الإدارية وسن القوانين التي تؤدي

---

[1]) Ibid, p08.

[2]) Markus Thiel, " Identity, Societal Security and Regional Integration in Europe", The Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series, vol: 7, NO:6, U S, Miami - Florida European Union Center, April 2007, 08.

[3]) Ibid.

[4]) Charter of fundamental rights of the European Union.18/12/2000.

ISSN: : 2661-7234_____ ISSN2543-3881

إلى احترام حقوق الإنسان يتم من خلالها احتواء كل الأقليات في بوثقة أوروبية واحدة، وهو نفس الإجراء الذي طبق مع المهاجرين القادمين من الدول العربية و الدول الإسلامية لإنتاج هوية إسلامية أوروبية أو ما يعرف بالإسلام الأوروبي أو الإسلام المتمدن أو الإسلام المتحضر غير أن هذا الإجراء فشل في احتواء هذه الأقليات والهويات كون هذه الهوية والثقافة مقاومة بحسب تعبير الأوروبيين.[1]

وعموما يمكن القول أن الإجراءات الأوروبية لحماية الأمن المجتمعي كانت تحضر التمييز بين الأقليات في الدول الأعضاء على الرغم من أنها لم تحدد طبيعة الحضر والأهداف التي يصبوا لها زيادة على ذلك فإن معظم سياسات الدول الأعضاء قد أدرجت إجراءاتها فيما يتعلق بالقضايا الأمنية والمجتمعية ضمن قضايا حقوق الإنسان والأقليات القومية لم يرد ذكرها بشكل واضح وهو ما يعني أن الإتحاد الأوروبي قد ترك المجال مفتوح ومطاطي لتكييف القضايا الأمنية المجتمعية بما يتناسب مع أمنه المجتمعي وأن هذا الأخير وقضاياه يستند أكثر إلى العضوية في الإتحاد الأوروبي و الاعتماد على منظمة الأمن والتعاون الأوروبية التي لها صلاحية التقدير ومن تم إعمال إجراءات حمائية تضمن الأمن المجتمعي الأوروبي.[2]

ختاما يمكن القول أن ظاهرة الهجرة يجب أن تكون مفهومة في سياق التدفقات المعقدة والمترابطة للسلع والتمويل والأفراد ففي حين يتم دعم التدفقات العالمية للسلع والأموال وتشجيعها كجزء من مفهوم الليبرالية للتنمية والتجارة للأمن، يتزايد معالجة تدفق المهاجرين بالموازاة مع سن مجموعة متنوعة من القوانين والسياسات لإدارة الهجرة وتقييدها، وهو ما يعني أن الدول تتعامل بازدواجية في قضية الهجرة حيث تصورها تارة بأنها شكل من أشكال التواصل الاجتماعي بين الدول وتصورها تارة أخرى بأنها شكل من أشكال التهديد الذي يجب قمعه.

وعلى الرغم من تعسف هذه النظرة إلى حد ما إلا أن الواقع يثبت أن الهجرة بالمفهوم المطلق لها تعتبر أحدا من الهواجس الأمنية للدول سواء لارتباطه بالإرهاب والجريمة المنظمة بشتى أنواعها أو لعجز الدول في التعامل معها مما ينعكس على أمنها القومي الداخلي.

ومن تم وجب في إطار المجتمع الدولي تحديد الهجرة السلبية من تلك الإيجابية والتعامل معها وفقا لهذه الموضوعة، وأن عملية الأمننة التي تتعامل مع الهجرة على أنها تهديد وجودي بالشكل المطلق سيكون لها عواقب عكسية قد تهدد كيان الدولة واستقرارها.

---

1) *Markus Thiel, op cit, p09.*

2) *Ibid,p10.*

ISSN2543-3881 ____ ISSN: : 2661-7234

قائمة المراجع :

[1]) *Monika Wohlfeld, " Is Migration a Security Issue?",* https://www.um.edu.mt/__data/assets/pdf_file/0018/232335/Chapter_6.pdf
[1]) *Michela Ceccorulli, "Migration as a security threat: internal and external dynamics in the European Union", Forum on the Problems of Peace and War, Florence GARNET Working Paper No: 65/09 April 2009, p10.*
[1]) *Ibid.*
[1]) *Monika Wohlfeld, " Is Migration a Security Issue?",* https://www.um.edu.mt/__data/assets/pdf_file/0018/232335/Chapter_6.pdf
[1]) Ibid.

[1]) Ibid.
[1]) Ibid.
[1]) Ibid.
[1]) *Khalid Koser,"Irregular migration, state security and human security", A paper prepared for the Policy Analysis and Research Programme of the Global Commission on International Migration, September 2005.*

[1]) *Ibid, p02.*
[1]) *Yannis A. Stivachtis, "International Migration and the Politics of Identity and Security", jornal of humanities and social seience, Volume 2, Issue 1, 2008, p01.*
[1]) *Ibid, p18.*

[1]) *Ibid,p19.*

[1])*Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, "Security A New Framework For Analysis",op cit,p120.*

[1])*Barry Buzan, "Rethinking Security after the Cold War"Cooperation and Conflict 1997, 32,5,p17.*

[1]) *Monika Wohlfeld, " Is Migration a Security Issue?",* https://www.um.edu.mt/__data/assets/pdf_file/0018/232335/Chapter_6.pdf
[1]) *Ibid, p03.*

ISSN: : 2661-7234_____ ISSN2543-3881

[1]) *Ibid, p08.*

[1]) *Markus Thiel, " Identity, Societal Security and Regional Integration in Europe", The Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series, vol: 7, NO:6, U S, Miami - Florida European Union Center, April 2007, 08.*

[1]) *Ibid.*

[1]) *Charter of fundamental rights of the European Union.18/12/2000.*

[1]) *Markus Thiel, op cit, p09.*

[1]) *Ibid,p10.*

ISSN: : 2661-7234______ ISSN2543-3881